

ارتفاع تاريخي للبطالة الأمريكية أضعاف المسجل في 2009



سجلت طلبات إعانات البطالة الأمريكية رقماً قياسياً تاريخياً عند 3.3 مليون طلب بما يفوق عدد طلبات الإعانة إبان أزمة 2009 المالية والذي بلغ 665 ألفاً وعام 1982 حيث بلغ العدد 695 ألفاً.

ومع شوارع مقفلة في مدن رئيسية وإغلاق متاجر ومطاعم بسبب جائحة كورونا حذر خبراء الاقتصاد من الارتفاع الكبير في عدد الأميركيين الذين يقدمون طلبات الحصول على إعانة بطالة.

ونشرت وزارة العمل اليوم الخميس بياناتها الأسبوعية حول الطلبات التي يقدمها للمرة الأولى عاطلون عن العمل للاستفادة من إعانات البطالة، عن الأسبوع المنتهي في 21 آذار/مارس - وهي أول بيانات تظهر تأثير الفيروس على الاقتصاد الأمريكي.

وقال إيان شيردسون من مركز بانثيون ماكرو-اكونوميكس لأبحاث الاقتصاد "العدد مخيف".

والبيانات في السنتين الماضيتين كانت طبيعية وسط سوق عمل أمريكي قوي جداً، لكن الوضع تغير لهذا التقرير المتواضع حول انعكاسات الفيروس.

وأظهر تقرير الأسبوع الماضي أن عدد طلبات إعانات البطالة ارتفع إلى أعلى مستوى له منذ أيلول/سبتمبر 2017 مع زيادة بشكل خاص في طلبات عمال الفنادق والمطاعم.

وقبيل الإعلان، وأقر المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض لاري كادلو أن التقرير سيظهر ارتفاعاً في عدد الطلبات لكنه أضاف أن السوق يتوقع ذلك.

وقال على شبكة فوكس بيزنس "ستكون زيادة كبيرة جداً".

لكن خبراء الاقتصاد حذروا من أن تنبؤ البيانات في أوقات غير مسبقة صعب في أفضل الأحوال.

وقالت روببلا فاروقي من مركز هاي فريكونسي إيكونوميكس إن النماذج "تقوم على تجارب سابقة وليس لدينا تجربة سابقة لاقتصاد أُغلق إلى حد كبير".

وأضافت "إنها أوقات استثنائية ستأتي بنتائج استثنائية".

وتظهر تقارير من ولايات وحتى بيانات على محرك البحث جوجل إن مكاتب البطالة في الأيام الأخيرة تخطت قدرتها وعليها ربما أن تعيد تقدير أرقامها الإجمالية.

ويتوقع خبراء الاقتصاد أن يؤدي الإغلاق بسبب الفيروس إلى انكماش كبير في الاقتصاد الأمريكي يصل إلى 14%، وقال مركز الأبحاث كونفرس بورد الأربعاء إن البطالة يمكن أن ترتفع إلى 15 بالمئة في وقت لاحق هذا العام، مقارنة بـ 10 بالمئة التي سجلتها في تشرين الأول/أكتوبر 2009 خلال الأزمة المالية العالمية.

ويسعى الكونغرس الأمريكي إلى المصادقة على حزمة انقاذ ضخمة بقيمة تريليوني دولار لتخفيف العبء عن الاقتصاد، تتضمن توسيع نطاق تأمين البطالة ورفع الدفعة الأسبوعية بمبلغ 600 دولار وتوسيع نطاق الإعانات لتشمل العمال الذين عادة لا يستوفون شروط الحصول عليها.

((وكالات